دور مجالس الأباء والأمهات

في المساءلة المجتمعية لتحسين أداء

— مدارس التعليم العام —

لبيب شائف محمد

ورقة سياسات عامة

رنين! اليمن
تعلم. تفاعل. ساهم.

National Endowment for Democracy
Supporting freedom around the world

دور مجـــالس الآبـــاء والأمهـــات
في المساءلة المجتمعية لتحسين
أداء مدارس التعليم العام

لبيب شائف محمد

ورقـــة سياســـات

صورة الغلاف:
مدرسة الفلاح-الغليبة أعبوس مديرية حيفان- محافظة تعز.
تعتبر من أقدم مدارس اليمن التي كونت مجالس آباء في مطلع سبعينات القرن الماضي وحصلت على تكريم من الرئيس الأسبق إبراهيم الحمدي انذاك نتيجة الدور الفاعل لمجلس الاباء والأمهات

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة رنين اليمن ٢٠٢٠

الملخـــــــــص :

تعتبر مجالس الآباء والأمهات إحدى أدوات المشاركة المجتمعية في التعليم العام التي تهدف إلى تحسين العملية التعليمية من خلال المشاركة في صنع القرار ومساءلة المعنيين في المدارس والإسهام في تقديم حلول للمشاكل التعليمية التي تواجه مدارس التعليم العام، لكن من الواضح أن مساهمة هذه المجالس في عملية المساءلة لم تزل ضعيفة، إذ يقتصر دورها غالبا على تنسيق الدعم المجتمعي للمدرسة، بتوفير بعض المتطلبات المالية والمادية ودعم الأنشطة وتعزيز البنى التحتية للمدارس الحكومية، ولا يرقى لممارسة الرقابة والمشاركة في وضع السياسات أو اتخاذ القرار. أما في المدارس الأهلية فإن أثر هذه المجالس محدود جدا، ويقتصر على مناقشة مشكلات التعلم عند الطلاب ودور الآباء والأمهات في المنزل، ولا يكاد لها دور يذكر في المساءلة.

وعلى الرغم من وجود لائحة معتمدة من وزارة التربية والتعليم لتنظيم أدوار مجالس الآباء الأمهات، إلا أن تنفيذها في الواقع وخاصة فيما يتعلق بالمساءلة لا يزال محدودا، نتيجة ضعف مستوى فهم أعضاء هذه المجالس لأدوارهم وفقا للائحة، ولمحدودية إدراكهم لحقهم في المساءلة وللآليات التي يمكنهم عبرها الإسهام في رفع مستوى العملية التعليمية، وقد كشفت هذه الورقة عن وجود اختلافات في واقع المشاركة المجتمعية بين الريف والمدينة من جهة، وبين المدارس الحكومية والمدارس الأهلية من جهة أخرى، حيث كانت مدارس الأرياف أفضل من مدارس المدن في عملية المساءلة، وكانت المدارس الحكومية أفضل حالا من المدارس الأهلية من حيث فاعلية مجالس الآباء والأمهات.

ونظرا لضعف محتوى السياسات القائمة فيما يتعلق بتعزيز عملية المساءلة وخاصة مضامين لائحة مجالس الآباء والأمهات، فإن تأثير هذه المجالس سيظل محدودا في الواقع، وعلى الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم تطوير مضامين هذه اللائحة باتجاه تعزيز دور مجالس الآباء والأمهات ووضع إجراءات قوية وواضحة لتمكين أعضائها وتطوير مهاراتهم ومعارفهم في مجال المساءلة المجتمعية، لتعزيز دور مشاركة المجتمع في تطوير أداء مدارس التعليم العام.

مقـــــــدمـــــــة:

تعد مرحلة التعليم الأساسي اللبنة الأولى والأكثر أهمية في مراحل التعليم، ويستمر تأثيرها في مستوى التلاميذ إلى مرحلة التعليم الثانوي وما يليه من التعليم التخصصي العالي، حيث يقدم للتلاميذ المعارف الأساسية والمهارات اللغوية والرياضية والتحليلية اللازمة لأي نوع من التعليم بعدها، وتعد أوسع مراحل التعليم من حيث نسبة الالتحاق بها مقارنة بأعداد الفئة العمرية المناسبة لها من السكان، حيث تتراجع معدلات الالتحاق بشكل طردي كلما توجهنا نحو مستويات أعلى من التعليم، ما يجعل تجويد مستواها ضرورة ملحة لمن لم يتمكن من مواصلة تعليمه بعدها من جهة، ولتمكين أولئك الذين يواصلون تعليمهم الثانوي ثم الجامعي أو المهني من مهارات التعلم النوعي دون مواجهة صعوبات تتعلق بأساسيات اللغة ومهارات التحليل المنطقي تحد من قدرتهم على استيعاب المعارف وتعزيز المهارات في مستويات تعليم أعلى من جهة أخرى.

نخلص من هذا إلى أن تأثير التعليم الأساسي تحديدا والتعليم العام عموما يكتسب أهمية بالغة لارتباطه بأوسع شريحة مجتمعية، واعتباره أساسا لكل مراحل التعليم التالية له يستمر تأثيره فيها سلبا وإيجابا، وبناء على أهميته وتأثيره طويل المدى، تكتسب مشاركة المجتمع عبر (مجالس الآباء والأمهات) أهميتها، لتلعب أدوارا مهمة في تحسين مسار عملية التعليم العام، كمقدمة ضرورية لما يأمله المجتمع من نتائج تنعكس على أدوار وقدرات أفراده في عملية البناء والتنمية، فمخرجات التعليم العام هي مدخلات التعليم العالي وسوق العمل، ولا يمكن للمدخلات الرديئة أن تؤدي إلى مخرجات جيدة.

تظهر أهمية مجالس الآباء والأمهات بوضوح في إطار تطوير التعليم من خلال الاهتمام بتفاعل المجتمع مع قضايا التعليم، فلا يمكن لأي جهد حقيقي لتطوير التعليم أن ينجح عندما تغيب متابعة المجتمع وإشرافه على العملية التعليمية بكافة جوانبها، وهذه المجالس هي اليد الأمينة التي يفترض أن تسهم في تحسين أداء المدارس، وتقديم التغذية الراجعة لكوادرها، وأن تعكس قاعدة توسيع المشاركة المجتمعية في صنع واتخاذ القرارات في العملية التعليمية والتربوية بدءً من عمليات تخطيطها مرورا بمتابعتها ومراقبتها ومساءلتها، حتى تقويم نتائجها، وبحث الظواهر السلبية في المؤسسات التعليمية، والمشاركة مع إداراتها في بحث أسبابها ونتائجها ووضع الحلول المناسبة لها.

إن أهمية التعليم العام تبلغ درجة لا يمكن معها أن تنفرد بها جهة أو وزارة أو مؤسسة مهما كانت كفاءتها، بل لا بد أن تتم بأوسع دائرة ممكنة من المشاركة المجتمعية. انطلاقا من ذلك، من المتوقع أن تلعب مجالس الآباء والأمهات أدوارا هامة في مساءلة مدارس التعليم العام لتحقيق أداء أفضل فيها، ويقصد بالمساءلة هنا: "الالتزام بإثبات أن العمل قد تم وفقا للقواعد أو المعايير أو الأدوات أو المسؤوليات أو الخطط المتفق عليها".

تهدف هذه الورقة بشكل عام، إلى بحث دور مجالس الآباء والأمهات في المساءلة المجتمعية ومدى تمكينها من أدائه، ونوعية التأثير الذي تحققه وفقا للسياسات المتاحة وفي مقدمتها لائحة مجالس الآباء والأمهات، ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء (٣٠)مقابلة في خمس محافظات مع عدد من أعضاء مجالس الآباء والأمهات ومدراء المدارس حول أدوار هذه المجالس في المساءلة المجتمعية، إلى جانب (١٠) مقابلات مع مسؤولين وخبراء، للخروج بتشخيص واقعي للوضع الراهن لعملية المساءلة وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات اللازمة لتحسين دور مجالس الآباء والأمهات في تعزيز العملية التعليمية من خلال المساءلة المجتمعية.

أبعـــــاد المشكلـــــــة:

تتناول هذه الورقة قضية المساءلة المجتمعية لمجالس الآباء والأمهات ودورها في تعزيز أداء مدارس التعليم العام في اليمن خلال السنوات الخمس الماضية، وللمشكلة عدة أبعاد يمكن تناولها فيما يلي:

تدهور وضع التعليم العام في اليمن:

أدت الأزمات والصراع المتصاعد في اليمن منذ أحداث العام ٢٠١١، إلى تدهور متسارع في مستوى التعليم بالبلاد، حيث توقف التعليم لفترات متقطعة في مناطق عدة نتيجة الاشتباكات المسلحة، واضطر أغلب الأطفال النازحين نتيجة لها إلى التوقف عن الذهاب إلى المدرسة، ثم توسعت دائرة الخلل بتوقف صرف مرتبات المعلمين بانتظام منذ أواخر العام ٢٠١٦، حيث أصبحت قدرة المعلم على أداء واجبه ضعيفة حتى وإن قام بالتدريس شكليا، ومع تدمير العديد من المباني المدرسية وتعطل بعضها نتيجة القصف وتوقف أعمال الصيانة، وتوقف طباعة الكتاب المدرسي، وضعف المتابعة والإشراف والتوجيه التربوي، أصبحت العملية التعليمية تعاني إشكاليات مستجدة تراكمت فوق إشكالياتها التقليدية فترة ما قبل الحرب، فتدهور مستوى التعليم العام خلال العشر السنوات الأخيرة بشكل مثير للقلق، الأمر الذي وضع المجتمع أمام تحدٍ كبير لإعادة تشغيل المدارس المتوقفة وتحريك العملية التعليمية فيها، في ظل غياب أو ضعف دور الجهات الحكومية المسؤولة، وكان لمجالس الآباء دورها البارز في توفير متطلبات تشغيل تلك المدارس.

في كثير من المناطق الريفية، قامت مجالس الآباء والأمهات بالتعاون مع رجال الأعمال ووجهاء المجتمع بأدوار بارزة في إعادة تشغيل المدارس المتوقفة، والعمل على استمرار العملية التعليمية التي كادت أن تتوقف كليا بعد توقف صرف المرتبات، وذلك من خلال إسهامها في توفير المتطلبات المادية أو دفع تكاليف محدودة للمعلمين ليتمكنوا من الذهاب إلى مدارسهم، وقد تم رصد عشرات الحالات في مديريات بكاملها تكفل المواطنون ورجال الأعمال بجهود تنسيقية من مجالس الآباء بتشغيل المدارس في مناطقهم، كما حدث في منطقة بني شيبة بمحافظة تعز، التي قام رجال أعمال ومواطنون فيها بتوفير بدل مواصلات للمعلمين خلال فترة توقف المرتبات.

توضح الاحصاءات المتاحة أن تشكيل مجالس الآباء حتى ٢٠١٦م قد غطى قرابة (٥٩٪) من المدارس الحكومية في الجمهورية اليمنية، بإجمالي (٩٨١٩) مجلس، في حين لم تشكل (٦٩١٥) مدرسة مجالسها بنسبة (٤١٪)، وقد بلغ عدد أعضاء مجالس الآباء (٦٢٤٦٣) رجل، وعدد أعضاء مجالس الأمهات (٨١٩٧) امرأة، في حين بلغ عدد أعضاء المجالس المختلطة آباء وأمهات (٢٤٠٢٥) عضو، وبذلك يكون إجمالي عدد أعضاء مجالس الآباء في الجمهورية (٩٤٦٨٥) عضو، بمتوسط (١٠) أعضاء تقريبا للمجلس الواحد وفقا لإحصائيات وزارة التربية والتعليم للعام ٢٠١٦م[١]، ويمكن تناول واقع هذه المجالس على النحو التالي:

للنساء أدوار أضعف من الرجال في عضوية مجالس الآباء والأمهات:

أظهرت المقابلات التي جرى تنفيذها لأغراض هذه الورقة[٢]، أن النساء يشاركن في مجالس مدرسة واحدة فقط من بين كل (٢٠) مدرسة لديها مجالس آباء أو أمهات، وبشكل عام، فإن مجالس الأمهات تشكل في بعض مدارس البنات الحكومية بالمدن وفي المدارس الأهلية الأساسية فقط، في حين تكاد تغيب مجالس الأمهات في مدارس الريف. كما أن مجالس الأمهات الموجودة في المدن ليس لها دور يذكر في مجال المساءلة المجتمعية، ويقتصر دورها على مناقشة المشكلات التي تواجه الطالبات وأدوار الأسرة في التعامل مع تلك المشكلات، وتجهل أغلب الأمهات الأعضاء في هذه المجالس أدوارهن الحقيقية وفقا للائحة مجالس الآباء والأمهات، وأغلب من تمت مقابلتهن أكدن عدم اطلاعهن على تلك اللائحة.

(١) إحصائية من وزارة التربية والتعليم قطاع الفتاة ٢٠١٩م

(٢) تم إجراء (٣٠) مقابلة مع أعضاء مجالس آباء في خمس محافظات، إلى جانب عشر مقابلات مع مسؤولين وخبراء.

المساءلة المجتمعية: مجالس الريف أكثر فاعلية من مجالس المدينة:

تتضمن لائحة مجالس الآباء والأمهات عدة أدوار ومهام لهذه المجالس في المساءلة المجتمعية، ووفقا لنتائج المقابلات، فإن مجالس الآباء في الأرياف أكثر فعالية من مجالس المدن، نظرا لتفرغ أعضاء المجلس للتفاعل اليومي مع المدرسة وقربهم منها بشكل أكبر، ما ساعد على عقد اجتماعات المجالس بمعدلات أعلى مما هي عليه في المدن، حيث يقتصر الأمر في الأخيرة على اجتماع واحد أو اجتماعين طوال العام، إلى جانب أن مساهمة الآباء واضحة في بناء المدرسة أو تشغيلها.

بالنسبة لنتائج المساءلة، فإن تقييم مستوى العملية التعليمية وأداء الإدارة المدرسية يمارس بفاعلية أكبر من قبل مجالس الآباء في الريف، حيث يصل الأمر في بعض الحالات إلى محاسبة مدراء المدارس والمعلمين عن تقصيرهم واتخاذ قرارات لإصلاح وضع العملية التعليمية في المدرسة المعنية، وإلزام المدراء والمعلمين بقرارات مجلس الآباء. كما حدث في إحدى مدارس الاعبوس، في مديرية حيفان بمحافظة تعز.

كان لإسهام مجالس الآباء في الإشراف المباشر على العملية التعليمية وتقديم العون المادي ودعم تشغيل مدارس الريف أثره البارز في تعزيز دور هذه المجالس، ليؤثر تقييم بعض مدراء المدارس من قبل مجلس الآباء في قرارات المناطق التعليمية بشأنهم، حيث يصل نفوذ أعضاء بعض المجالس إلى المناطق التعليمية، إلا أنها حالات في مجالس محدودة وليست سمة غالبة رغم أهميتها.

> جهود ملموسة لمجالس الآباء بدعم من بعض رجال الأعمال، أدت جهود بعض مجالس الآباء في مديريات مثل بني شيبه، وحيفان، بمحافظة تعز ، والسياني بمحافظة إب ، بتوفير بعض متطلبات المدراس واحتياجات المدرسين إلى استمرار العملية التعليمية. كما قامت مجالس آباء في تلك المناطق وبجهود مشتركة مع رجال أعمال في عدة مناطق، بإعادة إعمار مدارس دمرها القصف الجوي.

أدوار شكلية لمجالس الآباء والأمهات، وغياب المساءلة في مدارس التعليم الأهلي:

باستثناء عدد محدود من المدارس الأهلية في المدن، وخاصة الكبيرة منها التي يتكون أعضاؤها من رجال أعمال ووجاهات اجتماعية، فإن أغلب مجالس الآباء والأمهات في المدارس الأهلية ذات دور

ضعيف يقتصر على مشاركة شكلية وتقديم استشارات للإدارة التي يهيمن فيها مدير المدرسة على المجلس، حيث يخشى مدراء المدارس الأهلية من توسيع مشاركة أعضاء مجالس الآباء في صنع القرار بشكل يؤثر على توجهاتهم في إدارة المدرسة وفقا لنتائج المقابلات، ولا يتم عقد أكثر من اجتماع في السنة غالبا، فمن بين عشر مدارس تم بحثها توجد مدرسة واحدة فقط عقدت اجتماعين في السنة، وتركز الاجتماعات على جوانب شكلية كاستعراض إنجازات الإدارة المدرسية وعرض تقاريرها السنوية، ولا تجري أية مساءلة عن مستوى الأداء، لأنه لا يتم تقييم أداء المدرسة أو إدارتها من الأساس، كما لا تطبق مهام المجلس الأخرى التي نصت عليها لائحة مجالس الآباء والأمهات في أغلب المدارس الأهلية نظرا لعدم اهتمام المعنيين بفاعلية مجالس الآباء، حسب إفادة بعض الآباء في مجالس هذه المدارس.

أثار بعض المعنيين في الجهات الرسمية مخاوفهم من المخاطر الناجمة عن توسيع نطاق المساءلة في التشريع المطور وأبرزها:

- مخاوف القيادات التربوية على كافة المستويات من تدخل المجتمع في الشأن التربوي والتعليمي.
- مخاوف الوزارة من توسيع نطاق المساءلة، إذ تراه بمثابة إطلاق يد المجتمع في شؤون الرقابة والمساءلة، بحيث يمكن أن يتحول إلى سيف مسلط على الإدارات المدرسية، ويخلق العديد من الصراعات والمشكلات ذات العلاقة بالشأن التربوي، لاسيما مع احتمال تجاوز المجتمع والآباء والأمهات للمهام والنصوص المحددة.

مظاهر الأداء الضعيف لمجالس الآباء والأمهات في مدارس التعليم العام:

تشير المعطيات المتاحة إلى أن دور مجالس الآباء والأمهات في تجويد العملية التعليمية من خلال المساءلة لا يزال محدودا، وبحسب نتائج المقابلات التي جرى تنفيذها، يمكن إيجاز المظاهر المتعلقة بهذا الدور، على النحو التالي:

١. ضعف دور مجالس الآباء والأمهات بشكل عام في المساءلة المجتمعية، واقتصار دورهم على توفير التبرعات وحل بعض المشكلات الإدارية والتعليمية بشكل محدود.

٢. محدودية التزام أغلب المجالس بعقد الاجتماعات الشهرية لمناقشة الوضع التعليمي والتربوي في المدارس، وتحديد الأسباب المؤدية لتدني مستوى الأداء التعليمي، والعمل على إيجاد معالجات مشتركة بين أولياء الأمور والمجتمع المحلي والإدارة المدرسية، مما أضعف تأثير هذه المجالس في تحسين العملية التعليمية وتعزيز المساءلة بصورة مستمرة وفقا لعمليات متابعة منتظمة ومرتبطة بها، كون عملية المتابعة والتقييم المنتظمة تفضي إلى المساءلة وتحسين الأداء بصورة منتظمة أيضا.

٣. فشل الكثير من مجالس الآباء والأمهات في القيام بأدوارها، نتيجة محدودية عقد اجتماعاتها، وهيمنة مدراء المدارس عليها، وعدم كتابة تقارير أداء يمكن على أساسها إجراء المساءلة، وضعف المشاركة والتعبير عن الرأي من جانب أولياء الأمور عبر هذه المجالس، ولعدم وجود طريقة مناسبة للحوار والاتصال بين المعلمين والآباء.

٤. تدني مستوى انتشار مجالس الآباء والأمهات، فالكثير من المدارس ليس فيها مجالس آباء وأمهات ويندر وجود مجالس حقيقية في المدارس الأهلية، ويعزى ذلك إلى عدم إلزامية اللائحة المنظمة لهذه المدارس بضرورة تشكيلها وضعف المتابعة والتقييم لها في هذا الجانب.

٥. غياب أي دور للجهات المعنية التي حددت لائحة مجلس الآباء والأمهات أدوارها في النهوض بمجالس الآباء والأمهات وتقييم أدائها على المستويين المركزي والمحلي، لعدم التزام تلك الجهات بتطبيق اللائحة.

الآثار الناتجة عن قصور أداء مجالس الآباء والأمهات في مجال المساءلة المجتمعية:

إن مظاهر تدني أداء/ أو فشل مجالس الآباء والأمهات كشفت عن مشكلة حقيقية ترتبت عليها عدة آثار سلبية في واقع العملية التعليمية، أبرزها:

١. تراجع جودة العملية التعليمية في المدارس العامة وخاصة خلال العشر السنوات الأخيرة، ومن الأسباب المؤدية لذلك عدم فعالية مجالس الآباء والأمهات في تقديم الدعم للعملية التعليمية، وإهمال الدور الرقابي والمساءلة بشأن جوانب القصور من قبل المعلمين وإدارات المدارس.

٢. ضعف العلاقة المتبادلة بين الإدارة المدرسية وأولياء الأمور والمجتمع، وتقييد دور المجتمع بحصره في تقديم التبرعات للمدارس على حساب مناقشة وحل مشكلات الأداء التعليمي للنهوض به.

٣. جهل أغلب أولياء الأمور بالمشكلات والصعوبات التي تواجه العملية التعليمية، وتؤثر على مستوى التحصيل العلمي لأبنائهم، وعدم مشاركتهم الفاعلة في اتخاذ القرار لتحسين العملية التعليمية.

٤. ارتفاع نسبة التسرب من التعليم، فإضافة لأسباب أخرى، أدى ضعف الأداء التعليمي إلى عدم التجاوب مع العملية التعليمية، ومن ثم إحباط وتذمر أولياء الأمور، وشعورهم باللا جدوى من استمرار تعليم أبنائهم، فيقومون بتوجيههم نحو البحث عن فرص عمل.

٥. لجوء الكثير من المعلمين إلى الالتحاق بوظائف أخرى نتيجة تدني مستوى الأجور، الأمر الذي أثر على ضعف الأداء التعليمي، وقد توسعت هذه التصرفات منذ انقطاع المرتبات أواخر ٢٠١٦ لتتحول إلى ظاهرة مدمرة للعملية التعليمية.

٦. ضعف الثقة في مدارس التعليم العام وتحولها لصالح المدارس الأهلية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تكدس الطلاب وتدني جودة العملية التعليمية فيها، لمحدودية قدرتها الاستيعابية.

٧. تدني مستوى رضا أولياء الأمور والمجتمع عن التحصيل العلمي لأبنائهم، وعدم قدرتهم على التأثير في العملية التعليمية باتجاه تحسينها.

٨. ضعف مخرجات التعليم العام التي تلتحق بالتعليم المهني والجامعي.

ضعف المساءلة في أدوار مجالس الآباء والأمهات ناتج بشكل رئيسي عن قصور فهم وتطبيق عمليات المتابعة والتقييم التي تقوم بها، وهذا يساهم في ضعف أداء العملية التعليمية.

أسباب قصور دور مجالس الآباء والأمهات في المساءلة المجتمعية:

وفقا لنتائج المقابلات ومتابعة المؤلف، تعود مظاهر قصور دور مجالس الآباء والأمهات في المساءلة المجتمعية (تم إيرادها في فقرة سابقة من الورقة) إلى الأسباب التالية:

١. وجود اعتقاد سائد بأن الدور الأساسي لمجالس الآباء والأمهات هو توفير التبرعات والمساهمة في صيانة المدارس وتوفير متطلباتها المادية عموما، وبالتالي فقد تركزت المساءلة على الجانب المالي كإنفاق الموارد المالية وصيانة مرافق وتجهيزات المدرسة، وليس على تحسين أداء العملية التعليمية، ويلعب كثير من مدراء المدارس دورا في تعزيز هذا الاعتقاد لتحاشي تدخل أعضاء مجالس الآباء والأمهات في هذا الجانب من المساءلة.

٢. عدم انتخاب المجالس في الكثير من المدارس، وتوقف الكثير منها مؤخرا عن أداء دوره نتيجة تداعيات الصراع الراهن في البلد وتأثيره على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأولياء الأمور، وضعف دور الجهات الرسمية في متابعة وتقييم وتطوير أدوار هذه المجالس نتيجة غياب آلية محددة للمتابعة بهذا الشأن، ولأن الأمر لا يمثل أولوية لها أيضا حتى في مراحل سابقة، كما أن الجهات الرسمية قد تخلت عن كثير من مسؤولياتها نتيجة عدم توفر المخصصات المالية الضرورية لذلك.

٣. ضعف التزام أعضاء المجلس أنفسهم نتيجة انشغالهم، أو لعدم إلمامهم بأدوارهم في المساءلة، أو لضعف قدراتهم على التعامل مع موضوع المساءلة عموما، الأمر الذي يؤدي إلى تدني فاعليتهم.

٤. عدم وجود دليل عمل إجرائي يساعد أعضاء المجلس في القيام بأدوارهم وفقا لما حددته لائحة المجالس.

٥. عزوف الكثير من الآباء والأمهات الفاعلين عن المشاركة في مجالس الآباء والأمهات نتيجة مخاوفهم من الأدوار السلبية للإدارات المدرسية التي تحجم دورهم في المساءلة ولا تتفاعل معهم لتطوير الأداء التعليمي، وتعمل على حصر دورهم في الجانب المالي وتوفير المتطلبات المادية للمدرسة.

٦. ضعف دور منظمات المجتمع المدني في دعم وتفعيل دور مجالس الآباء والأمهات.

٧. عدم ملاءمة الأطر القانونية المنظمة لمشاركة مجالس الآباء والأمهات في مجال المساءلة، سواء من حيث افتقارها إلى مضامين واضحة تعزز المساءلة، أو من حيث مستوى إقرارها (من قبل وزير التربية والتعليم) كونه لا يجعل الاستجابة للمساءلة المجتمعية ملزمة قانونيا لهذه المدارس.

٨. ضعف دور الإعلام في التوعية بماهية وأهمية دور ومشاركة مجالس الآباء والأمهات عموما، وفي المساءلة خصوصا لتعزيز وتجويد العملية التعليمية.

٩. محدودية دور المعلمين والأعضاء ذوي الخبرة في العمل التربوي لتفعيل هذه المجالس، ويعزى ذلك إلى عزوفهم عن الترشح لهذه المجالس، أو لانشغالهم بأعمالهم الخاصة عن المساهمة الفاعلة في تعزيز أدوار هذه المجالس، أو لعدم تمكنهم من الفوز في انتخابات هذه المجالس لصالح وجاهات اجتماعية في المنطقة، غالبا ما تفتقر المعرفة والكفاءة في هذا المجال.

فهم المساءلة

الفهم القاصر لدور المساءلة في تعزيز أداء العملية التعليمية وحل المشكلات التي تواجه المدارس، يجعل مدراء المدارس ومسؤولي المناطق التعليمية يرفضون فكرة المساءلة، ويكتفون بمتابعة وتقييم شكلي من المجلس، وتقييد دوره في تقديم العون للإدارة وتوفير التبرعات للمدرسة، مما يضيع فرصا كبيرة في تحسين العملية التعليمة.

السياسات العامة المتعلقة بمجالس الآباء والأمهات:

أنشأت وزارة التربية والتعليم إدارة عامة لمشاركة المجتمع تتبع قطاع تعليم الفتاة بالوزارة، إضافة إلى إدارات لمشاركة المجتمع على مستوى مكاتب التعليم بالمحافظات وأقسام في مكاتب التعليم بالمديريات، بغية تعزيز مشاركة المجتمع من خلال مجالس الآباء والأمهات، إلا أن أدوارها لم تكن ملموسة في الواقع، فلا توجد إحصاءات سنوية منتظمة عن عدد مجالس الآباء والأمهات، ولا يتم تقييم أداء هذه المجالس، ولا توجد أنشطة ملموسة لها لتعزيز دور هذه المجالس أو متابعتها وتقييمها، حسب إفادة مسؤولين في المناطق التعليمية، ويمكن استثناء دور الوزارة بهذا الشأن بتجربتين أطلقتهما [٣]: الأولى كانت برنامج التعاقد مع المعلمات؛ والثانية برنامج تحسين المدارس، ويعتمد إلى حد بعيد على تعزيز الشراكة مع المجتمع وتفعيل المساءلة المجتمعية، ففي برنامج التعاقد مع المعلمات يتم انتقاء المعلمات واختبارهن فضلاً عن التعاقد معهن من خلال مدراء المدارس وموظفي وزارة التربية والتعليم وممثلي مجالس الآباء، حيث يكون رئيس مجلس الآباء أحد الأطراف الموقعة على العقد. وفي إطار برنامج تحسين المدارس بأكملها، تقوم المجتمعات بأدوار معينة فيما يتعلق بتحديد احتياجات المدارس. وقد شملت مبادرات عديدة أطلقتها منظمات غير حكومية، والصندوق الاجتماعي للتنمية، والوكالات المانحة لمجالس الآباء، ومجموعات من المجتمع، ركزت على مشروعات بناء المدارس وتحسينها، وتعزيز فرص الفتيات في الحصول على التعليم.

لتحقيق نتائج أفضل، يجب أن تتوفر في سياسات المساءلة المجتمعية في التعليم العام ثلاثة شروط أساسية، وهي: شرط الإلزامية، شرط التفتيش والتدقيق والفحص، وشرط التنفيذ الاستراتيجي للسياسات العامة. ونظرا لحساسية العملية التعليمية وتأثيرها على الأجيال، فإن شرط الإلزامية يتطلب صدور السياسة عن مستوى تنفيذي (على الأقل مجلس الوزراء) ليضمن تنفيذها بقوة، وعدم عرقلتها أو انحرافها عن المسار. يتطلب الشرطان الآخران (التفتيش والتنفيذ الاستراتيجي) عددًا من المعطيات الداعمة التي تسهم في تمكين مجالس الآباء والأمهات من المساءلة بصورة فاعلة، وهي عناصر قاصرة في مضامين السياسات الحالية وإن صدر بعضها عن مستوى أعلى.

باستعراض السياسات العامة المنظمة للمشاركة المجتمعية وتعزيز المساءلة المجتمعية على مستوى الجمهورية اليمنية، وأبرز جوانب القصور التي تعتريها ويجب معالجتها بشكل يتناسب مع المتغيرات

(٣) مقابلة مع مستشار في وزارة التربية والتعليم عمل كخبير في هذه الأنشطة.

الحديثة والتطورات التي شهدتها العقود الأخيرة في مجال الحكم الرشيد، كانت النتيجة ما يلي:

- قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم[٤]: لم يتضمن القانون أية إشارة للمشاركة المجتمعية أو لمجالس الآباء والأمهات ودورها في النهوض بالعملية التعليمية أو المساءلة المجتمعية.

- القرار الجمهوري رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٣م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التربية والتعليم[٥]: لم تشر اللائحة إلى مجالس الآباء والأمهات صراحة، وإنما اقتصرت على الإشارة -ضمن مهام الوزارة- إلى إيجاد علاقة وطيدة بين المدرسة والأسرة والمؤسسات الاجتماعية لضمان عملية تربوية فعالة متكاملة، ووضع النظم العملية لتحقيق ذلك.

- الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في اليمن ٢٠٠٣-٢٠١٥م[٦]: اعتبرت الاستراتيجية أن "انخفاض المشاركة المجتمعية وضعف الثقة وغياب الحوار الديمقراطي المفتوح بين المؤسسة التعليمية والمجتمع"[٧]، إحدى القضايا الحرجة التي تواجه التعليم الأساسي في اليمن، كما حددت عوامل الضعف على مستوى المحاور الأساسية للتعليم، كضعف محور الإدارة المدرسية في تعزيز العلاقة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع، أما محور مشاركة المجتمع فحددت ثلاثة عوامل أساسية أدت إلى ضعفه، هي[٨]:

- عدم كفاية الأطر القانونية والمدرسية المنظمة لمشاركة المجتمع.

- ضعف الوعي بماهية مشاركة المجتمع وأهميتها لدى جميع الأطراف الاجتماعية والتعليمية.

- محدودية وعشوائية مشاركة المجتمع المادية والمعنوية.

ولهذا تضمنت الاستراتيجية برامج للإصلاح والتطوير فيما يخص المشاركة المجتمعية من خلال[٩]

- رفع مستوى الوعي بأهمية مشاركة المجتمع في التعليم لدى جميع الأطراف المعنية في المدرسة والمجتمع.

- تحسين ودعم البنية القانونية الملائمة لتنظيم وتحفيز مشاركة المجتمع في التعليم.

- تنشيط قنوات التواصل المفتوح والتنسيق الهادف بين المجتمع والمؤسسة التعليمية.

---

(٤) وزارة التربية والتعليم، قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية.

(٥)وزارة التربية والتعليم، القرار الجمهوري رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٣م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التربية والتعليم.

(٦)وزارة التربية والتعليم، الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في اليمن ٢٠٠٣-٢٠١٥م.

(٧)رقم الصفحة من الاستراتيجية

(٨) المصدر السابق

(٩) المصدر السابق

- رفع قدرات ومهارات العمل الاجتماعي والتشاركي لدى القائمين على العملية التربوية وأفراد ومؤسسات المجتمع المعنية.

- الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي ٢٠٠٦-٢٠١٥م[١٠]: لم تتطرق الاستراتيجية إلى دور المشاركة المجتمعية أو لمجالس الآباء والأمهات في التحليل، إلا أنها أشارت إلى تفويض الصلاحيات للمجتمع المحلي ومنحه دورا رقابيا وإشرافيا وفق آليات مناسبة للتنفيذ، وذلك ضمن السياسات المتبعة عند تنفيذ الاستراتيجية.

- مسودة الاستراتيجية الوطنية للصحة والتغذية المدرسية في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٨-٢٠١٥م[١١]: أعطت الاستراتيجية دورا لمجالس الآباء والامهات في المشاركة المجتمعية، لكنها لم تتجه نحو تعزيز المساءلة، حيث تضمنت نصوصا تركز على:

- تفعيل مجالس الآباء والأمهات، لتعزيز الصحة في المدرسة.

- تحفيز أفراد المجتمع ومؤسساته الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية ذات العلاقة، للمشاركة الفاعلة في توفير الظروف المواتية لإيجاد صحة وتغذية مدرسية فاعلة.

القرار الوزاري رقم (٢٦٢) لسنة ٢٠٠٩م بشأن اعتماد لائحة مجالس الآباء والأمهات[١٢]: تعد اللائحة السياسة الأكثر ارتباطا بموضوعنا هذا، وقد هدفت بشكل أساسي إلى:

- المساهمة في تحقيق مبدأ اللامركزية في العملية التربوية والتعليمية، عن طريق المشاركة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، وصنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التربوية والتعليمية على مستوى المدرسة (بما لا يتعارض مع اللوائح والنظم التربوية).

- دعم جهود المدرسة الهادفة إلى تحسين وتجويد التعليم.

- المساهمة في حل المشكلات والصعوبات التي تواجه العملية التربوية والتعليمية.

تمت ترجمة هذه اللائحة إلى أدلة تدريب لأعضاء المجالس تشرف عليها الوزارة ممثلة بالإدارة العامة المختصة، كما وضحت اللائحة طريقة تشكيل مجالس الآباء والأمهات، ومهامها واختصاصاتها، وأسس ومبادئ العمل فيها، وكذا الشؤون المالية للمجالس. إلا أن هناك بعض جوانب القصور في اللائحة، أبرزها ما يلي:

---

(١٠) وزارة التربية والتعليم، الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي ٢٠٠٦-٢٠١٥م.

(١١) وزارة التربية والتعليم، مسودة الاستراتيجية الوطنية للصحة والتغذية المدرسية في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٨-٢٠١٥م.

(١٢) وزارة التربية والتعليم، القرار الوزاري رقم (٢٦٢) لسنة ٢٠٠٩م بشأن اعتماد لائحة مجالس الآباء والأمهات.

- مستوى إصدار اللائحة ضعيف من حيث إلزاميتها، حيث صدرت عن وزير التربية والتعليم وليس عن مجلس الوزراء، مما يجعل مستوى الإلزامية ضعيفا، ويمكن تجاوزه من قبل المستويات الرسمية الدنيا.

- عدم إلزامية اللائحة بتشكيل مجالس الآباء في جميع المدارس.

- اقتصرت اللائحة على مجالس الآباء والأمهات على مستوى المدرسة، وذكرت المتابعة ولم تذكر المساءلة بتسميتها بشكل مباشر، بل تمت الإشارة إلى المتابعة واتخاذ القرارات بما يلزم بشأنها، وتركتها مفتوحة بحسب قوة المجلس، بينما كان يجب أن توضح هذا الدور بصورة دقيقة.

- على الرغم من تضمين اللائحة لدور المجلس في متابعة العملية التعليمية، إلا أن آليات تطبيق هذا الجانب في اللائحة كانت ضعيفة.

- تشكيل مجالس الآباء في كثير من الأحيان من أعضاء غير متفرغين، يخالف نص اللائحة، فعدم تفريغ رؤساء المجالس يتيح الفرصة لمدراء المدارس للسيطرة على رئاسة المجالس بالنيابة، وهذا بالتالي يضعف دورها.

- عدم شمول شروط العضوية في اللائحة للمستوى التعليمي، حيث أن إجادة القراءة والكتابة كحد أدنى للعضوية، يؤدي لوجود أعضاء أكثر فاعلية في الواقع، لتساهم اللائحة بذلك، وبشكل غير مباشر، في اختيار الوجاهات الاجتماعية كأعضاء في مجالس الآباء، بغض النظر عن قدرتهم على تفعيلها.

- لم تحدد اللائحة العلاقة مع المناطق التعليمية بوضوح للتعامل مع نتائج المتابعة والتقييم، واقتصرت على الإبلاغ، تاركة للمنطقة حرية التعامل مع الإبلاغ، دون أن يعرف المجلس كيف تصرفت تقريره ولا نتائج ذلك التصرف، مما يمنح أصحاب النفوذ من مدراء المدارس والمعلمين القدرة على تجنب أي تأثير قد تسببه بلاغات مجالس الآباء.

- لم تحدد اللائحة بوضوح صلاحيات المجالس في إجراء المساءلة وإعداد التقارير بشأنها، ورفعها للمنطقة التعليمية، مما أضعف دور هذه المجالس في هذا الجانب، وسلبها القدرة على التأثير في جودة أداء العملية التعليمية.

وخلاصة الأمر أن قضية المساءلة المجتمعية عبر مجالس الآباء والأمهات لم تكن حاضرة في السياسات العامة ذات العلاقة بشكل مباشر، فرغم وجود أدوار هامة لهذه المجالس، إلا أنها بالمقابل، لم تمنح صلاحيات واضحة تمكنها من ممارسة المساءلة بفعالية، إذ اقتصرت على إبلاغ المنطقة التعليمية بأية

مخالفات لاتخاذ القرارات بشأنها، وبصورة عامة لا تؤدي هذه القرارات إلى محاسبة الإدارة المدرسية والمعلمين وتحسين أدائهم. كما لم تشر اللائحة إلى إعداد تقارير مساءلة وإحالتها إلى الجهات المعنية لاتخاذ القرارات بشأنها، وإبلاغ المجلس بنتائجها، رغم أهمية ذلك في تعزيز دور هذه المجالس وقوة تأثيرها في تحسين العملية التعليمة وتنظيم عملية المساءلة ذاتها.

مدارس الأعبوس: أقدم مجالس آباء في اليمن

قامت مجموعة من أبناء منطقة (بني علي أعبوس) في محافظة تعز، بإنشاء أول مدرسة نظامية حملت اسم (البعث الجديد)، وتغير لاحقا إلى (الحرية بني علي أعبوس).

كان هؤلاء هم أول مجلس آباء لمدرسة نظامية في اليمن. وإن قامت العديد من المدارس بعد ذلك بتشكيل مجالس مماثلة، إلا أن النموذج الأكثر نجاحا واهتماما بالمساءلة وتطوير العملية التعليمية كان مجلس آباء مدرسة الفلاح غليبة أعبوس، الذي عزز من بنية المدرسة المؤسسية والتعليمية، لتتكلل التجربة بحصولها على أول تكريم بدرع المدرسة النموذجية أثناء حكم الرئيس إبراهيم الحمدي، وتوالت نجاحات ذلك المجلس بتأسيس أول مسرح مدرسي وأول مكتبة مدرسية في اليمن، عام ١٩٧٦م[١٣].

مجالس الآباء والأمهات في برنامج التطوير المدرسي:

وفقاً للإطار المرجعي لبرنامج التطوير المدرسي الصادر عن الوزارة عام ٢٠١٣م[١٤]، وجرى تطبيقه في (٨٥٦) مدرسة خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٧م)، في إطار تدخلات برنامج تحسين جودة التعليم المدعوم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وتدخلات وحدة الشراكة العالمية للتعليم[١٥]، كما تولت الوكالة الألمانية (GIZ) تطوير مرجعيات شاملة للإطار المرجعي لبرنامج التطوير المدرسي خلال العام الدراسي (٢٠١٧- ٢٠١٨)، واعتمادها رسمياً من الوزارة [١٦]، وهو برنامج يجري تنفيذه في إطار الشراكة الفاعلة مع مجالس الآباء والأمهات، حيث يشتمل الإطار المرجعي على المجالات الرئيسية لعمل المدرسة، ويتضمن مجالا خاصا بالشراكة الأبوية والمجتمعية موزعة على مكون فرعي هو الشراكة الأبوية والأسرية، وآخر للشراكة المجتمعية، كما يتضمن الإطار أدوار الشراكة الأبوية والمجتمعية تجاه المدرسة، وأدوار المدرسة تجاه الشراكة الأبوية والمجتمعية.

(١٤) وزارة التربية والتعليم، البرنامج التطوير المدرسي، ٢٠١٣م.

(١٥)مقابلة مع مستشار وزارة التربية والتعليم، وخبير المشروع.

(١٦) المصدر السابق

ينظم القرار الوزاري الصادر عام ٢٠١٤م[١٧] والجاري العمل به حالياً، عمل فرق التطوير المدرسي وفريق قيادة التطوير بالمدرسة ضمن البرنامج، وهو فريق قيادي تربوي يشارك فيه منتسبو المدرسة وأولياء الأمور من أعضاء مجلس الآباء والأمهات والمجتمع المحلي، ويتولى رئيس مجلس الآباء العمل كنائب لرئيس فريق التطوير، بحيث يعمل الفريق على تطوير أداء المدرسة عبر التقييم الذاتي لأدائها في ضوء معايير ومؤشرات مجالات التطوير المدرسي المعتمدة، وتحديد الأولويات التطويرية ورسم رؤية المدرسة ورسالتها وخطتها التطويرية الاستراتيجية والسنوية، والعمل على تنفيذها ومتابعتها وتقويمها بشكل تشاركي، مع الحرص على العمل التكاملي وخلق قنوات تواصل بين فرق التطوير المدرسي على كافة المستويات المركزية والمحلية.

تجارب وممارسات دولية لمجالس الآباء والأمهات:

- تجربة المملكة المغربية[١٨]:

اهتمت دولة المغرب بموضوع المساءلة المجتمعية في قطاع التعليم، وقد تضمنت استراتيجية تطوير التعليم الأساسي المغربية توجهات نحو تعزيز المساءلة المجتمعية في التعليم الأساسي، وتمت ترجمة ذلك بإصدار (دليل إدماج المساءلة المجتمعية في التعليم الابتدائي) بالتعاون مع منظمة كير، ومن خلاله تم تطوير أداة لممارسة المساءلة الاجتماعية (أداة بيان التعاقد المدرسي)، التي تجمع المعنيين في الحكومة والمجتمع، وتعطي اهتماما خاصا لدور جمعيات (مجالس) الأمهات والآباء في استخدامها، كما يتم تدريب المعنيين من المجتمع والمدرسة على استخدمها قبل تطبيقها[١٩].

تهتم الأداة بتشكيل لجان عمل مختلفة لمعالجة المشكلات القائمة، وتسوية النزاعات أثناء المساءلة، وبمشاركة أولياء الأمور أنفسهم وليس جمعيات الأمهات والآباء فقط، وأخيرا يتم معالجة ما هو ممكن في إطار المدرسة وبدور مجتمعي مساند ويتم الرفع للمستويات الرسمية الأعلى حسب حجم المشكلة لمعالجتها. وقد حققت ممارسة التجربة نجاحاً في معالجة مشكلات التعليم بالمدارس وتحسين الأداء التعليمي فيها.

- التجربة البلجيكية[٢٠]:

منذ العام ٢٠٠٢، ركزت وزارة التربية والتعليم في بلجيكا على حق الآباء في التمثيل الوالدي في السلطة التعليمية، وذلك من خلال ما يسمى بـ "مجلس المشاركة". ووفقا له، يتم التعاون والتواصل بين الآباء

(١٨) https://cutt.us/FV٢OI

(١٩) دليل إدماج المساءلة الاجتماعية في التعليم الابتدائي، جمعية كير، المغرب العربي، سبتمبر-٢٠١٨م.

(٢٠)شلدان، فايز، صايمة، سمية، برهوم، احمد، واقع التواصل بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي في محافظة غزة وسبل تحسينه، بحث مقدم الى المؤتمر التربوي الرابع، الجامعة الإسلامية، ٢٠١١م

والمدرسة في جميع مستوياتها، ومن خلال هذا المجلس الذي يسهم في تعلم الديمقراطية، ووضع المشكلات على مستوى المصلحة العامة (بما في ذلك المساءلة)، فإن المسؤوليات الوالدية في بلجيكا بالنسبة للتعليم المدرسي لا تقتصر على اختيار مدرسة الطفل أو مساعدته في عمل الواجبات المنزلية أو توزيع أو ملء الاستمارات المدرسية وغيرها، وإنما تمتد إلى ممارسة المسؤوليات الوالدية في الحياة داخل المدرسة بصفة عامة، وليس الاهتمام بأبنائهم فقط، ويتم إمدادهم بالمعلومات عن سياسة التعليم بالمدرسة، وإشراكهم في إعداد المشروعات مع المسؤولين من خلال التوقيع على عقد تعاون أو اتفاقية شراكة بين الآباء والمدرسة، وهو ما يعزز المساءلة كوسيلة لتحسين الأداء التعليمي للمدرسة.

وبناء على التجارب العالمية في مجال المشاركة بين المدرسة وأولياء الأمور، والعوامل المساعدة على تعزيز المشاركة المجتمعية والمساءلة، يمكن استخلاص ما يلي:

١. ضرورة تطوير أدوات المساءلة، وتدريب الطرفين المعنيين في المدرسة ومجالس الآباء والأمهات عليها.

٢. يجب الأخذ في الاعتبار أن كسب ثقة أولياء الأمور للمشاركة مع المدرسة وتجاوب المدرسة والمنطقة التعليمية معهم قبل مطالبتهم بالمشاركة في العملية التعليمية، يجعلهم يشعرون بالدعم والمساعدة والتقدير.

٣. ضرورة مشاركة كل من المدرسة والمجتمع والمناطق التعليمية في حل مشكلات المدرسة.

٤. أهمية تكوين اتحادات الآباء (مجلس أولياء الأمور) التي تعد من أهم استراتيجيات إشراك أولياء الأمور، ورغم اختلاف أعدادها وأدورها من دولة إلى أخرى، إلا أنها جميعا ترمي إلى هدف واحد، هو دعم ومساندة دور أولياء الأمور وتمثيلهم في مختلف المحافل على المستوى القومي أو المحلي أو على مستوى المدرسة.

ومن خلال دراسة التجارب السابقة ومقارنتها بالتجربة اليمنية، نجد أن التجربة اليمنية تتصف بالسمات التالية:

- عدم ملاءمة السياسات القائمة لتحسين واقع المساءلة والمشاركة المجتمعية لتعزيز أداء مدارس التعليم العام.

- ضعف انتظام اجتماعات مجالس الآباء والأمهات.

- عدم توفر خطط عمل للمجالس والإدارات المدرسة تلتزم بها في عملها، مما يضعف قدرتها على المتابعة والتقييم وتعزيز المساءلة وفقا لنتائج تنفيذ الخطة.

- اتخاذ قرارات مهمة من مدير المدرسة تمس العملية التعليمية دون الرجوع لمجلس الآباء والأمهات أو إبلاغه بها قبل تنفيذها.

- غياب التأهيل لأعضاء مجالس الآباء والأمهات وضعف الوعي لديهم، حيث لا يتم تدريبهم للقيام بأدوارهم في هذه المجالس، كما أن أغلبهم لا يقومون بالاطلاع على أدوارهم ومهامهم في إطار السياسات القائمة.

- ضعف مشاركة الآباء والأمهات مع المدرسة أو عبر المجلس الذي يمثلهم، مما يحد من تدفق المعلومات عن أي اختلالات أو عوائق تنتج عن/ أو تؤثر في العملية التعليمية، وبالتالي عدم القدرة على المساءلة بشأنها في الوقت المناسب، وهو جانب اهتمت به التجارب الدولية.

- ضعف الدعم الحكومي لمجالس الآباء والأمهات لتعزيز دورهم في تحسين العملية التعليمية.

- غياب الأدوات التي يتم من خلالها تنفيذ عملية المساءلة، والتعامل مع نتائجها لمعالجة الأوضاع وتحسين الأداء وفقا لدرجة المسؤولية.

- اقتصار دور أولياء الأمور في المجالس على دفع التبرعات.

- التفاعل المحدود لأولياء الأمور في مجالس الآباء والأمهات، نتيجة جهلهم بأهمية دورها في دعم أبنائهم تعليميا ونفسيا بشكل خاص، وتعزيز العملية التعليمية بشكل عام.

- القصور في الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة في أنشطة مجالس الآباء والأمهات كلا بحسب اختصاصه ومجال عمله.

- ضعف العمل المشترك بين الأطراف ذات العلاقة (مجلس الآباء والمدرسة والمنطقة التعليمية) لتحسين أداء التعليم في المدرسة، مما يحد من فرص المساءلة وتحسين الأداء لتطوير العملية التعليمية. وهو أحد الجوانب التي تشترك بها التجارب الدولية.

الحلول المقترحة:

يجب التوجه نحو عملية تطوير شاملة للسياسات القائمة التي تنظيم عمل مجالس الآباء والأمهات، بحيث تشمل إدماج المساءلة كعنصر أساسي في هذه السياسات، مع متطلبات تحقيقها وضمان فاعليتها، وذلك من خلال:

١. تطوير لائحة مجالس الآباء والأمهات لتشمل الجوانب التالية:

- توسيع مهام مجالس الآباء والأمهات لتنص بوضوح على حقها في المساءلة المجتمعية.

- تطوير شروط العضوية في مجالس الآباء والأمهات في إطار اللائحة، وخاصة تحديد مستوى تعليمي معين للمرشحين لعضويتها.

- تضمين اللائحة جوانب الحوكمة اللازمة لتعزيز دور مجالس الآباء والمدراس والمناطق التعليمية في تحسين العملية التعليمية، من خلال تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية، والمشاركة والاستراتيجية، والكفاءة والفاعلية.

- إلزامية تشكيل مجالس الآباء والأمهات لجميع المدارس في الريف والحضر، الحكومية والأهلية، وقيامها على دراية ووعي مسبق لدى الأعضاء بأدوارهم ومسؤولياتهم.

- شمول آلية عمل مجالس الآباء والأمهات لمساءلة مقدمي خدمة التعليم وفقا لقنوات وأطر تكاملية واضحة وقابلة للتطبيق، مع تحديد الغايات المتوقعة من مساءلة مجالس الآباء والأمهات على مستوى المدرسة، والمنطقة التعليمية، والمستويات الإدارية العليا.

- التحديد الواضح في إطار اللائحة لمجالات وموجهات المساءلة وتقنينها عبر تحديد آلياتها وأدواتها.

- تضمين اللائحة محددات إشراك الآباء والأمهات في بعض الأنشطة، كتقييم العملية التعليمية، وإيصال المعلومات عنها للمجلس أولا بأول لضمان دعم المتابعة والتقييم والمساءلة، لتعزيز دور هذه المجالس.

- تضمين اللائحة بنودا تلزم المدراس والمجالس بالتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي السنوي، من خلال وضع استراتيجية لتطوير المدرسة لمدة معينة، ترفع بها للمجلس ليعمل على تحقيقها مع إدارة المدرسة.

- إيلاء الاهتمام بتفعيل اللقاءات بين أولياء الأمور والمعلمين والإدارات المدرسية من جهة، وبين مجالس الآباء والأمهات وأولياء الأمور والمعلمين من جهة أخرى.

- إضافة نصوص محددة وملزمة لأدوار ومسؤوليات الجهات المعنية، ابتداء من الوزارة وحتى المنطقة التعليمية.

- توفير نماذج وأنماط تحفيزية لأعضاء مجالس الآباء والأمهات ذات طابع معنوي لتفعيل أعمالها ومهامها.

٢. إصدار اللائحة من قبل مجلس الوزراء ليكون مستوى إلزاميتها أقوى كسياسة عامة.

٣. تطوير دليل تدريبي يشمل محتوى متكامل لكيفية ممارسة مجالس الآباء والأمهات لأدوارها باستخدام أدوات للمساءلة المجتمعية.

٤. إيجاد معالجات إبداعية مبتكرة لبناء قدرات مجالس الآباء والأمهات، وذلك بالاعتماد على برامج تدريب الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس، على أن يتولوا بدورهم التدريب الدوري لمجالس الآباء والأمهات المشكلة كل عامين، بالإضافة الى استخدام برامج التدريب عن بعد أو من خلال البرامج السمعية والسمع بصرية، مثل إطلاق موقع الكتروني خاص بتعزيز المشاركة المجتمعية والمساءلة في التعليم العام، يتضمن معلومات توعوية وفيديوهات، ومختلف أدوات بناء القدرات عن بعد اللازمة لمجالس الآباء والأمهات.

٥. توسيع وتفعيل تجربة برنامج التطوير المدرسي بالشراكة مع مجالس الآباء والأمهات.

التوصيـــــــات:

ولتحويل هذه المقترحات إلى إجراءات عملية، يرفع الباحث هذه التوصيات إلى صناع القرار في الجهات الرسمية، لتوفر الإطار التشريعي والبنى الإدارية اللازمة لتنفيذ تلك المقترحات:

- التزام المعنيين في الجهات الرسمية على مختلف مستوياتها بالعمل على تطبيق لائحة مجالس الآباء والأمهات وتفعيل دورها في المساءلة، بما يعزز من أداء العملية التعليمية.

- إشراك مجالس الآباء والأمهات أنفسهم في تطوير لائحة مجالس الآباء والأمهات عند القيام بتطويرها.

- نشر الوعي بأهمية مجالس الآباء والأمهات عن طريق وسائل الإعلام، مع التركيز على الإعلام الاجتماعي.

- الجدية في التعامل مع مخرجات وتقارير اجتماعات مجالس الآباء والأمهات، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

- توفير قاعدة بيانات حول مجالس الآباء والأمهات وأنشطتها، وتشجيع المجالس المتميزة.

- تحسين مشاركة المعلومات بين المدارس وأولياء الأمور، من خلال إنشاء قنوات اتصال واضحة ومباشرة بين أولياء الأمور وموظفي المدرسة.

دور مجالس الآباء والأمهات في المساءلة المجتمعية لتحسين أداء مدارس التعليم العام
التعليم العام
المشكلة التي تناقشها الورقة
ضعف دور مجلس الآباء والأمهات في المساءلة مما انعكس في ضعف أداء العملية التعليمية في مدارس التعليم العام
هدف الورقة
تفعيل دور مجلس الآباء والأمهات في المساءلة لتحسين أداء العملية التعليمية في مدارس التعليم العام
الاستنتاجات
1 دور ضعيف للنساء في عضوية مجالس الآباء والأمهات عموما مقابل دور أكبر للرجال
2 فاعلية أكبر لدور مجالس الآباء والأمهات في المساءلة المجتمعية بالريف عنها بالمدن
3 أدوار شكلية لمجالس الآباء والأمهات وغياب للمساءلة في مدارس التعليم الخاصة
4 ضعف انتظام اجتماعات مجالس الآباء والأمهات.
5 عدم توفر خطة للمجلس والمدارة المدرسة تلتزم بها
6 اتخاذ قرارات مهمة دون الرجوع لمجلس الآباء والأمهات
7 ضعف الدعم الحكومي لمجالس الآباء والأمهات
جمع البيانات
1 مقابلات معمقة لعدد 30 مدرسة في الريف والمدينة بـ 5 محافظات
2 مقابلات مع المعنيين بالوزارة
3 مقابلات مع خبراء في التعليم العام
احصائيات وزارة التربية والتعليم لعام 2016م
% 59
(9819)
إجمالي عدد المدارس التي تم تشكيل مجلس آباء وأمهات لها
% 41
(6915)
إجمالي عدد المدارس التي لم يتم تشكيل مجلس آباء وأمهات لها
إجمالي عدد أعضاء مجالس الآباء والأمهات في الجمهورية (94685) عضواً
أعضاء مجالس الآباء فقط 62463 عضواً
أعضاء مجالس الأمهات فقط 8197 عضواً
أعضاء المجالس المختلطة آباء وأمهات 24025 عضواً
الحلول
تطوير لائحة مجلس الآباء والأمهات
إصدار اللائحة من قبل مجلس الوزراء ليكون مستوى الزاميتها اقوى
تطوير
دليل تدريبي للمساءلة
تطوير آلية للتدريب والتوعية لمجالس الآباء والأمهات
إطلاق موقع الكتروني يدعم دور مجالس الآباء والأمهات
توسيع وتفعيل تجربة برنامج التطوير المدرسي
التوصيات
1 التزام المعنيين في الجهات الرسمية بمختلف مستوياتها بالعمل على تطبيق لائحة مجالس الآباء والأمهات وتفعيل دورها
2 أهمية مشاركة مجالس الآباء والأمهات أنفسهم في تطوير لائحة
3 نشر الوعي بأهمية مجالس الآباء والأمهات
4 تحسين مشاركة المعلومات بين المدارس وأولياء الأمور
5 توفير قاعدة بيانات
تجارب دولية
تجربة المملكة المغربية:
اتخذت دولة المغرب نحو لتعزيز لمساءلة المجتمعية في التعليم الأساسي من خلال تطبيق دليل مساءلة وإشراك الآباء والأمهات
التجربة البلجيكية:
رفرت وزارة التربية والتعليم على حقوق الآباء في حق التمثيل في السلطة التعليمية ومن خلالها أعطت دوراً متميزاً للآباء في المساءلة
إيصال الورقة إلى المعنيين
عبر طاولة مستديرة لمناقشتها مع المعنيين للاستفادة من مضمونها
رنين اليمن
تعلم. تفاعل. ساهم.

عن مؤسسة رنين! اليمن

رنين!اليمن مؤسسة غير حكومية غير ربحية بدأت بمزاولة أعمالها كمبادرة شبابية في يناير ٢٠١٠ وسجلت رسمياً في وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس ٢٠١١. تعمل المؤسسة على خلق مناخ سياسي جديد يعنى بتطوير سياسات أكثر استدامة، ويقبل الشباب كأحد الشركاء الأساسيين في تطوير وتقييم السياسات العامة. تهدف رنين اليمن إلى تقديم أصوات الشباب اليمني لخطاب السياسة العامة في اليمن ودعم العمل الشبابي ذات البعد الوطني والدولي.

عن الصندوق الوطني للديمقراطية

الصندوق الوطني للديمقراطية(NED) هي مؤسسة خاصة غير ربحية مكرسة لتحقيق النمو وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وتوفر الصفة غير الحكومية للصندوق مرونة تتيح إمكانية العمل في بعض الظروف الأكثر صعوبة في العالم، والاستجابة بسرعة عندما تكون هناك فرصة للتغيير السياسي. ويعمل الصندوق الوطني للديمقراطية على تعزيز نمو مجموعة عريضة من المؤسسات الديمقراطية في الخارج، بما في ذلك الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والأسواق الحرة ومنظمات الأعمال، فضلاً عن العديد من عناصر المجتمع المدني النابض بالحياة والذي يكفل حقوق الإنسان، واستقلالية وسائل الإعلام وسيادة القانون.

عن مشروع المساءلة المجتمعية

بالشراكة مع الصندوق الوطني للديمقراطية، تعمل مؤسسة رنين! اليمن على رفع مستوى الوعي حول المساءلة المجتمعية وأدواتها عند منظمات المجتمع المدني والمواطن في اليمن، وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة وخلق قنوات تواصل بين المواطن (أفراد وجماعات) الجهة المقدمة للخدمة العامة. للوصول الى هذا الهدف، تقوم مؤسسة رنين! اليمن بتطوير مجموعة أدلة إجرائية حول أدوات المساءلة المجتمعية وتكييفها لتصبح ملاءمة وقابلة للتطبيق في الشارع اليمني. كما تقوم مؤسسة رنين! اليمن من خلال هذا المشروع بإعداد ونشر العديد من أوراق السياسات العامة والتي من خلالها يتم مناقشة مشاكل تطبيق المساءلة المجتمعية وتقديم مقترحات للنهوض بمستوى تقديم الخدمات العامة من خلال أدوات المساءلة المجتمعية.

www.resonateyemen.org